المحاضرة الثالثة

شروط المشكلات الاجتماعية.

إذا أمعنا النظر في مجموعة الخصائص التي يجب أن تتوفر في المشكلات الاجتماعية لتندرج تحت إطارها الاجتماعي الذي يتعلق بطبيعة البناء الاجتماعي ومجموع القيم والمعايير الاجتماعية والقوانين العامة التي تحكم المجتمع فإننا نلاحظ أن للمشكلات الاجتماعية شروط يجب توافرها لنكون على يقين أننا بصدد دراسة موضوع يتعلق بالجانب الصعب أو المظلم لحياة الأفراد والجماعات في بيئة اجتماعية وثقافية، لأنه يجب أن تدرس هذه المشكلات في إطارها الاجتماعي العام، أي بالرجوع إلى الثوابت الاجتماعية والثقافية لفهم طبيعة هذه المشكلات من حيث أسبابها وسبل علاجها، أي ينبغي فهم اجتماعية المشكلات الاجتماعية، أي أن يفعم كيف تطورت المشكلة إلى ما صارت عليه ولماذا؟ وكيف تؤثر هذه المشكلة في حياة الناس؟ وما هي العناصر الفعالة فيها؟[02]

ولكي تكون هناك ينبغي توافر شرطان هما:

أولا: ضرورة وجود ظرف موضوعي، جريمة، فقر، توتر عرقي... بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بتدخل ملاحظين اجتماعيين وأخصائيين.

ثانيا: ينبغي أن يكون هناك تعريف ذاتي من خلال بعض أعضاء المجتمع بأن هذا التطرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة، وفي هذه الحالة تظهر أهمية القيم الاجتماعية، لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة بوجود هذا الظرف الموضوعي فإن هذا الظرف يصبح مشكلة اجتماعية، أي عندما يتولد رد فعل اجتماعي جمعي على هذا الظرف.[03]

وهناك آراء متعددة حول الشروط التي يجب أن تتوفر في المشكلة الاجتماعية حتى نتمكن من إطلاق هذه التسمية والصفة

حيث يرى كل من "Mentero and Mcdouell" أن أي مشكلة اجتماعية لابد أن تتوفر فيها ثلاثة شروط جوهرية حتى يمكن اعتبارها مشكلة اجتماعية[04] وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1- المشكلة الاجتماعية ذات جذور اجتماعية: "يقال دائما أن المشاكل الاجتماعية لابد أن يكون لها أصل اجتماعي"، تنمو المشكلة الاجتماعية ولو جزئيا بسبب خلل أو اضطراب يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع، فكل المجتمعات تحوي العددي من الظروف أو الأحوال البيئية التي يتولد عنها وجود مشكلات ولكن إذا نظرنا

---

[02]: عصام توفيق قمر وآخرون: المرجع السابق، ص31.

[03]: عبد الرزاق حلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، رؤية جديدة**، دار المعرفة الجامعية، طبع نشر توزيع، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص15.

[04]: محمد عاطف غث، إسماعيل علي سعد: **المشكلات الاجتماعية، بحوث نظرية وميدانية**، دار المعرفة الجامعة، طبع نشر توزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص62.

بتمعن إلى تلك الظروف البيئية على أنها من فعل الله الذي لا إرادة لنا فيه، أو على أنها مس من الشيطان أو على أنها شر مقدر من قبل، فيمكننا تقبلها ولا نفهمها على أنها مشكلة اجتماعية.

فعلى سبيل المثال ما حدث في أوروبا في القرن الرابع عشر عندما تفشى داء الطاعون والذي أدى إلى وفاة 25 مليون فرد وهي من أكبر الكوارث البشرية في العالم، بعد ضحايا الحروب العالمية، إلا أنه لا يمكن أن نلقي اللوم على البناء الاجتماعي في هذه الحالة على أنه السبب في هذه الكارثة في تلك الفترة، وعلى العكس من ذلك فإنه لو حدث هذا الوباء في الوقت الحالي، فيصبح ذلك بكافة المقاييس مشكلة اجتماعية ، لأن التكنولوجيا الطبية قد تقدمت وتطورت إلى الحد الذي نستطيع معه منع حدوث بعض الأمراض قبل وقوعها من خلال عمليات التطعيم والتحصين والوقاية، لأن ما يتوفر من إمكانيات طبية وتقنية يمكنه القضاء تماما على هذه الأمراض، وظهورها يعني تقصير أو خلل في أداء المؤسسات الاجتماعية المكلفة بهذا الدور أو الوظيفة في المجتمع، وبالتالي فهو نتيجة للحل في اضطراب في أداء وحدة اجتماعية نتج عنه كارثة أو مشكلة اجتماعية.[01] ومشكلة البطالة مثلا يمكن اعتبارها في مراحلها الأولى أنها مشكلة فردية، لأنه يمكن أن يكون السبب من ورائها عدم توافر المؤهلات والشروط والقدرات المطلوبة لشغل وظائف معينة أو أداء عمل ما، ولكن ليس معنى ذلك أن نلقي باللوم على هؤلاء الأفراد العاطلين فقد عندما تكون هناك عوامل خارجية وراء تلك المشكلة، وبالتالي لا يمكن اعتبار مشكلة البطالة هنا بالرغم من كونها مشكلة فردية ناتجة عن قصور في الأفراد بقدر ما هي أمر متعلق بنظام المجتمع ككل.

فالتغيرات السريعة في الحياة الاجتماعية قد انعكس تأثيرها على بيئة المجتمع وأنساقه، فالتطور التكنولوجي والتقدم قد أسهم بشكل كبير في خلق مشاكل اجتماعية متعددة، لأن التطور التكنولوجي في مجال العمل الصناعي قد نتج عنه الاستغناء عن كثير من الأيدي العاملة مما أدى إلى ظهور ظاهرة البطالة في المجتمعات المتطورة أكثر منها في المجتمعات النامية السائرة في طريق النمو، كما أن التغيرات السريعة في نظام المجتمع تسببت أيضا في خلق مشكلات اجتماعية، فالنسق الأسري على سبيل المثال قد تغير إلى حد كبير في الفترة الأخيرة سواء على المستوى الشكل البنائي أو في مستوى الأداء الوظيفي، فأصبح هناك العديد ممن يعيشون معا كزوجين ولكن دون أداء وظيفي سوى لدورهما كزوجي داخل النسق الأسري وكثير من النساء دخلن دائرة العمل بدلا من العناية بأبنائهن مما أثر على مدى كفاءة الأسر في القيام بدورها الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية فضلا عما صاحب ذلك من ارتفاع في معدلات الطلاق. كل هذه الأمور أدت إلى خلق مشكلات اجتماعية لقطاع كبير من

[01] :محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع السابق، ص17.

أفراد المجتمع، وبالتالي كان على المجتمع أن يبحث عن بدائل عددية للتغلب على هذه المشكلات.[02] وبناء على ما سبق فإننا نميل إلى القول بأن المشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة لتخلخل يصيب البناء الاجتماعي.[03]

2- مدى تأثير وأهمية المشكلة الاجتماعية: مهما كانت المشكلة الاجتماعية فهي قادرة على تهديد الاستقرار الاجتماعي أيا كان فإنها تشكل مشكلة اجتماعية إلا إذا كان هناك شخص ما على الأقل قادرا على تحديدها، ولا يحدد هذا الطرف الموضوع المتعلق بظهور المشكلة الاجتماعية على أنه مشكلة إلا إذا أصبح هناك بعض الناس في المجتمع على وعي بها وبأن هذه المشكلة تعدد قيمهم، ولا تصبح مسألة للمناقشة والتعامل معها باعتبارها أمرا يتعلق بالسياسة الاجتماعية حتى يتمك إدراك العلاقة بين المشكلة ومدى أهميتها وكيف يمكن أن تؤثر على قيم المجتمع واستقراره.[01]

لأنه لابد أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من الأفراد أو يعاني أفراد ذو أهمية في المجتمع، ليبرز السؤال هنا عن حجم الأفراد المتأثرين بهذه المشكلة في المجتمع، وبصفة عامة كلما زاد عدد الأفراد الذين يعانون من المشكلة كلما اتسمت المشكلة بالطابع الاجتماعي، فهناك فرق بين أن يعاني 5% من مجموع القوى العاملة من البطالة وبين أ، يعاني 25% من مجموع هذه القوى العاملة من البطالة.[02] لأن المشكلة الاجتماعية التي يعاني منها قطاع عريض من أفراد المجتمع يضعها في بؤرة العمل السياسي[03] ليعمل القائمون على السياسات الاجتماعية من اقتراح حلول وهيكلة مؤسسات اجتماعية للحد من تفاقم هذه المشكلات، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه غير كاف في تحديد المشكلة الاجتماعية مجرد حجم الأفراد الذين يعانون منها، لأن تأثر عدد كبير من أفراد المجتمع بطرق معينة لا يعد مقياس دقيق لذلك.

لذلك لابد من طرح بعض الأسئلة أهمها: هل تأثر الأفراد المهمون في المجتمع بالمشكلة؟ لأن هذه الجزئية مهمة وحاسمة في جعل هذا الظرف الموضوعي مشكلة اجتماعية، لأن الواقع أحيانا يكشف أنه بالرغم من معاناة فئة كبيرة من المجتمع من مشكلة معينة، إلا أنهم يملكون قوة مؤثرة تجعل من مشكلتهم أمرا ذا اعتبار وأهمية عند المسؤولين عن هذا المجتمع.[04] ويمكن أن نرجع السبب هنا إلى عدم وعي الأفراد الذين يعانون من هذه المشكلات بالخطر الذي يهدد النسق الاجتماعي على حد قول الشاعر "وأخو الجمالة في الشقاوة ينعمى". فالمستوى الثقافي والعلمي للأفراد داخل المجتمع يلعب دورا كبير في طريقة فهم المشكلة والسعي إلى حلها من خلال التصريح بها

---

(02): محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع نفسه، ص88.
(03): محمد عاطف غيث، إسماعيل سعد: **المشكلات الاجتماعية، بحوث نظرية وميدانية**، المرجع السابق، ص63.
(01): علي عبد الرزاق حلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، رؤية جديدة**، المرجع السابق، ص15.
(02): محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع السابق، ص19.
(03): علي عبد الرزاق حلي:**علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، رؤية جديدة**، المرجع السابق، ص16.
(04): محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع نفسه، ص19.

والإعلان عن درجة الضرر الحادث والمتوقع في المستقبل، وهذا يعني أن أحد أطراف المعادلة الخاصة بتحديد المشكلة الاجتماعية قد سقط".[05] ومثال على ذلك مشكلة الفقر التي تعاني منها فئات كبيرة وواسعة في المجتمعات لا ينظر إليها على أنها مشكلة اجتماعية، لأن الناس يقبلون الظرف الموضوعي للفقر باعتباره أمرا لا مفر منه،[06] ولكنهم يجهلون في معظم الأحيان أن الفقر قد يكون أيضا نتيجة فشل السياسات الاجتماعية واللاعدالة في المجتمع.

3- المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية: المقصود هنا بأن المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية هو توفر أهم ركن ارتكزنا إليه في تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية، والمتمثل في رد فعل أفراد المجتمع لحل هذه المشكلات أو للحد من تفاقمها، وبالتالي لكي يتوفر هذا الشرط الأساسي لابد من وجود "فعل اجتماعي يمكن أن يمارس لمنع حدوث هذه المشكلة"،[01] ففي غياب هذا الشرط لا يعد هذا الطرف مشكلة اجتماعية.

لأن المشكلة الاجتماعية كما يقول "فيرتشايلد": هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية أو يتمم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهتها ولتحسينها، وهاتان الناحيتان تتلاقيان وتمتزجان في أغلب الأحيان، ففي حالة المواجهة يمكن أن ندخل تحتها كل النقائص والفشل في التوافق الذي يصيب الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة، والتي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها، ونضرب مثلا على ذلك بالبطالة أو المرض أو الرذيلة أو الجريمة، أو ما إلى ذلك، أما المشكلة التي تظهر في الحالة الثابتة أي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها فهي مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي وتأديته لوظيفته والذي تعلو مواجهته فوق مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة مثل مشكلات الحرب، أو البطالة، الفساد السياسي،[02] فمن المشكلات الاجتماعية التي تتطلب جهود حكومية وسياسية والتي تتمثل في وضع قوانين وعقوبات صارمة لتنظيم الأوضاع الاجتماعية مثل تعديد قانون العقوبات، الجرائم في بعض الدول أين يمنع الحكم بالإعدام. وهذا في حالة ما إذا كانت مشكلات تفوق قدرة الأفراد والجماعات، إلا أن الأفراد في وقتنا الراهن ظهر عليهم نوع من التقدم على الطريق الإيجابي عند بداية الإدراك بالقدرة على الوقوف لسد الطريق أمام هذه المشكلات الاجتماعية أو القضاء على منابعها أو التقليل من آثارها، ويتوقف كل ذلك على زيادة فهم الأفراد

---

(05) :دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: المرجع السابق، ص27.
(06) :علي عبد الرزاق حلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**، المرجع السابق، ص15.
(01) :محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: **المشكلات الاجتماعية**، المرجع السابق، ص19.
(02) :محمد عاطف غيث، إسماعيل علي يعد: **المشكلات الاجتماعية، بحوث نظرية وميدانية**، دار المعرفة الجامعية، طبع، نشر، توزيع، الإسكندرية، مصر ، 2011، ص21.

للواقع الاجتماعي عن طريق العلم والتمسك بالإرادة القاهرة لمعالجة الظروف والأوضاع بالطريقة التي تحقق أهداف المجتمع العليا.[03]

[03] :محمد عاطف غيث، إسماعيل علي سعد: المرجع نفسه، ص63.